في اجتماعات لجان البرلمان العربي.. الشوريون:

البحرين تدعم تعزيز الاقتصاد الرقمي كركيزة أساسية للتكامل الاقتصادي العربي

دعم الحوار والدبلوماسية سبيلا لحل الأزمات وتجنيب المنطقة العربية الصراعات

أكدت الدكتورة ابتسام محمد صالح الدلال عضو لجنة الخدمات بمجلس الشورى عضو لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي أن مملكة البحرين تدعم تعزيز مسارات الاقتصاد الرقمي العربي بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، ومكوّنًا مهمًا لمواكبة التحولات الاقتصادية المتسارعة، وتطوير منظومة العمل الاقتصادي العربي المشترك، بما يسهم في رفع كفاءة الاقتصادات العربية وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة.

وأضافت أن تنمية الاقتصاد الرقمي تمثّل مدخلًا حيويًا لخلق مسارات جديدة للنمو الاقتصادي، وتعزيز إمكانيات التبادل التجاري بين الدول العربية، من خلال تطوير البنية الرقمية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية والتجارية الحديثة، بما يواكب التقدم المتسارع الذي يشهده العالم في مجالات التكنولوجيا والابتكار، ويسهم في تعزيز كفاءة النظام المالي وتحديث أدواته، ودعم استقراره وقدرته على التكيّف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

جاء ذلك لدى مشاركة الدكتورة ابتسام محمد صالح الدلال في اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان العربي، المنعقد بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، الذي نظرت خلاله اللجنة في الملفات ذات الأولوية التي سيتم العمل عليها خلال المرحلة المقبلة، في ضوء التفاهم المزمع توقيعه بين البرلمان العربي والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي على هامش جلسة البرلمان القادمة.

وأشارت الدكتورة الدلال إلى أن مشاركة مجلس الشورى في اجتماعات البرلمان العربي لبحث سبل تعزيز الإجراءات المالية الرقمية جاءت في إطار دوره البرلماني في دعم القضايا الاقتصادية ذات الأولوية، وتعزيز التنسيق والتعاون مع البرلمانات العربية، وتبادل الخبرات في المجالات الاقتصادية والمالية، بما يسهم في بلورة رؤى تشريعية داعمة للتنمية الاقتصادية العربية.

من جانبه أكد الدكتور عادل عبدالرحمن المعاودة نائب رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى عضو لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي أن مملكة البحرين تدعم نهج الحوار والدبلوماسية بوصفهما الخيار الأمثل لمعالجة الأزمات، وتجنيب المنطقة تداعيات الحروب والعنف، وترسيخ الأمن والاستقرار، انطلاقًا من قناعة راسخة بأهمية الحلول السلمية في صون أمن الشعوب وحماية مقدّراتها.

وأضاف أن تبنّي المسارات الدبلوماسية والوقائية في التعامل مع النزاعات أسهم في نزع فتيل التوتر، وتعزيز الثقة بين الدول، وتهيئة بيئة داعمة للتنمية والتعاون، مؤكدًا أن الحوار البنّاء مثّل أداة فاعلة لمعالجة القضايا السياسية والأمنية المعقّدة، والحد من تفاقم الأزمات، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة.

جاء ذلك لدى مشاركة الدكتور عادل عبدالرحمن المعاودة في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، المنعقد بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، حيث لفت إلى أهمية الدور الذي تضطلع به البرلمانات في دعم مسارات الحوار والدبلوماسية، وتعزيز التنسيق البرلماني المشترك، والمساهمة في بلورة رؤى داعمة للحلول السلمية للأزمات، بما يكمّل الجهود الدبلوماسية الرسمية ويسهم في تجنيب المنطقة مزيدًا من الصراعات والتوترات.

ولفت المعاودة إلى ضرورة تكثيف الجهود البرلمانية الرامية إلى دعم الحلول السلمية، وتعزيز أدوات الدبلوماسية البرلمانية، ومواكبة المستجدات السياسية والأمنية، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار ويخدم المصالح المشتركة.

مستشار التعليم العالي العماني يزور جامعة الخليج العربي ويبحث آفاق التعاون الأكاديمي

استقبلت جامعة الخليج العربي مستشار وزير التعليم العالي في سلطنة عُمان الأستاذ يحيى بن سلام المنذري، في زيارة رسمية هدفت إلى تعزيز التعاون الأكاديمي والتعليمي بين الجانبين، واستكشاف فرص الشراكة المستقبلية في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي.

وخلال الزيارة التقى الأستاذ المنذري برئيس جامعة الخليج العربي الدكتور سعد بن سعود آل فهيد، حيث جرى استعراض مجالات التعاون المشترك، وسبل تبادل الخبرات في البرامج الأكاديمية، ولا سيما في التخصصات الصحية والتربوية والإدارية والتقنية، بما يدعم مخرجات التعليم العالي ويسهم في تلبية احتياجات التنمية في البلدين الشقيقين.

وتضمّنت الزيارة جولة في عدد من مرافق الجامعة الحيوية، شملت مركز المحاكاة والمهارات الطبية الذي يُعد من المنشآت المتقدمة في تدريب الطلبة على المهارات السريرية باستخدام أحدث التقنيات، إضافة إلى مكتبة الجامعة وما توفره من مصادر معرفية وبحثية رقمية تسهم في دعم العملية التعليمية والبحثية.

كما التقى مستشار التعليم العُماني بالطلبة العُمانيين الدارسين في الجامعة، واستمع إلى تجاربهم الأكاديمية واطلع على أوضاعهم الدراسية، مؤكدًا حرص قطاع التعليم العالي في سلطنة عُمان على متابعة المبتعثين وتقديم الدعم المستمر لمسيرتهم التعليمية.

وتعرّف الأستاذ المنذري خلال الزيارة على البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة، ولا سيما برامج كلية الطب والعلوم الصحية بما في ذلك برنامج بكالوريوس التمريض، إلى جانب برامج الدراسات العليا في مجالات التربية والعلوم الإدارية والتقنية.

وتأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز التعاون الخليجي في مجالات التعليم العالي، وترسيخ الشراكات الأكاديمية التي تسهم في إعداد كوادر مهنية مؤهلة، قادرة على مواكبة التطورات العلمية، وتعكس الدور الإقليمي لجامعة الخليج العربي كمؤسسة رائدة في التعليم والبحث العلمي.

توافق شوري نيابي على منح الاستقلال الفني للاتحادات الرياضية

كتبت: أمل الحامد

وافقت لجنة شؤون الشباب بمجلس الشورى على المرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الاحتراف الرياضي، الذي يهدف إلى منح الهيئة العامة للرياضة دورا رئيسيا في وضع الرؤى والأهداف العامة التي تجعلها قادرة على النهوض بواقع القطاع الرياضي في المملكة.

وأكدت اللجنة برئاسة رضا منفردي، في تقريرها الذي سوف يعرض في جلسة مجلس الشورى يوم الأحد القادم، أن المرسوم بقانون يرسخ مبدأ الاستقلال الفني للاتحادات الرياضية الوطنية باعتباره إحدى المرتكزات الجوهرية للحوكمة الرياضية الحديثة، مؤكدة خضوع هذه الاتحادات لأحكام القوانين والتشريعات الوطنية، بما يحقق توازنًا دقيقًا بين الاستقلالية الفنية وضوابط المشروعية القانونية.

وأشارت إلى أن المرسوم بقانون يعبّر عن انسجام واضح مع التزامات مملكة البحرين الدولية بصفتها دولة منتمية إلى الحركة الأولمبية الدولية.

وبينت أن المرسوم بقانون يُمكّن الاتحادات الرياضية الوطنية من إدارة شؤون ألعابها وفق خصوصيتها الفنية والتنظيمية، مشيرة إلى أن المرسوم بقانون منح الاتحادات الاستقلال الكامل في إعداد وإصدار لوائح نظام الاحتراف، وتنظيم التعاقدات وانتقالات اللاعبين، من دون إخضاعها لإجراءات مركزية معقدة أو لاشتراطات الموافقات المسبقة التي أثبت التطبيق العملي أنها تُبطئ الإنجاز.

وأشارت إلى حرص المرسوم بقانون على صون وحدة الإطار التنظيمي العام للقطاع الرياضي، منعًا للتشتت وضمانًا للاتساق، إذ أسند إلى رئيس الهيئة العامة للرياضة مهمة إصدار القواعد العامة المنظمة لنظام الاحتراف الرياضي، بما يكفل وجود مرجعية تنظيمية عليا موحدة، تتسق مع التشريعات الوطنية، وتتوافق مع أنظمة ولوائح الاتحادات الرياضية الدولية.

وبينت أن المرسوم بقانون جاء استجابةً للتحولات المؤسسية التي طرأت على التنظيم الإداري للقطاع الرياضي، في ضوء إنشاء الهيئة العامة للرياضة، وقصر اختصاص وزارة شؤون الشباب على قطاع الشباب فقط.

وذكرت أن المرسوم بقانون ينظم الجوانب المتعلقة بتعاقدات الرياضيين المحترفين وانتقالاتهم، وهي مسائل تتسم بطبيعة دورية وموسمية، وتتطلب وضوحًا تشريعيًا سابقًا على انطلاق المواسم الرياضية.

وأشارت إلى أن المرسوم جاء ليُقر إطارًا قانونيًا واضحًا ومستقرًا، يكفل للأندية واللاعبين والاتحادات الاطمئنان إلى سلامة الإجراءات ومشروعية التعاقدات، ويحد من نشوء النزاعات التعاقدية.

وأكدت اللجنة أن المرسوم بقانون ينسجم مع المواثيق والأنظمة الدولية الحاكمة للرياضة، على رأسها الميثاق الأولمبي، الذي أكد -في المبدأ رقم (5) من المبادئ الأساسية- أن المنظمات الرياضية المنضوية تحت مظلة اللجنة الأولمبية تتمتع بحقوق وواجبات المنظمات المستقلة، بما يشمل صلاحيتها في وضع قواعد الرياضة بحرّية، وتحديد بنيتها التنظيمية، كما أجازت القاعدة (27) من الميثاق ذاته للجان الأولمبية الوطنية التعاون مع الجهات الحكومية وإقامة علاقات متجانسة معها، شريطة عدم تعارض أي نشاط مع أحكام الميثاق الأولمبي، فضلًا عما قرره النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) من تأكيد صريح لاستقلالية الاتحادات الأعضاء وهيئاتها، ومن ثم فإن المرسوم بقانون يُجسد التزام مملكة البحرين بتلك المواثيق، ويحول دون تعرضها لأي مساءلة أو قيود دولية تمس مشاركاتها الرياضية.

وأشارت إلى أن النهج الذي اعتمده المشرّع البحريني من خلال المرسوم بقانون يُعد توجهًا تشريعيًا مستقرًا في الأنظمة العربية المقارنة، ومتسقًا مع متطلبات الاستقلالية التي يقررها الميثاق الأولمبي.

○ رضا منفردي.

الأمين العام لمجلس النواب: استعدادات وجاهزية تامة لاستضافة أكبر تجمع برلماني آسيوي غدا

صرح المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب أمين سر اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية رئيس اللجنة التنظيمية لاستضافة اجتماع الجمعية البرلمانية الآسيوية أن مملكة البحرين ستشهد غدًا السبت استضافة أكبر تجمع برلماني آسيوي، بحضور 18 دولة و22 برلمانا و9 منظمات «وأكثر من 200 مشارك»، بعنوان «دور البرلمانات الآسيوية في تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات في آسيا: الفرص، والتحديات، والمسارات المستقبلية»، خلال الفترة 28-24 يناير الجاري.

وأكد أن استضافة مملكة البحرين هذا الحدث البرلماني الآسيوي، من خلال رئاستها للجمعية البرلمانية الآسيوية، تعكس المكانة المتميزة والثقة العالية التي حصدتها مملكة البحرين في تنظيم واستضافة الفعاليات الكبرى، التي تؤكد الحضور البحريني الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية، والحرص المستمر على دعم العمل المشترك في كل المستويات، تنفيذا للرؤية الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأشاد بدعم وحرص أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، وعلي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، لنجاح استضافة أكبر تجمع برلماني آسيوي، مثمنا جهود ومتابعة النائب أحمد صباح السلوم نائب رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، وجميع أعضاء الوفد البرلماني البحريني المشارك في الاجتماع.

وأشار محمد السيسي البوعينين إلى جاهزية اللجنة التنظيمية واستعدادها التام، واستكمال كل الإجراءات والمتابعات اللازمة لاستضافة اجتماع المجلس التنفيذي والجمعية العامة الـ16 للجمعية البرلمانية الآسيوية ولجانها الدائمة، ومن خلال التنسيق مع كل الجهات المختصة في مملكة البحرين، وفرق العمل المعنية بالأمانة العامة لمجلس النواب والأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية، بالتعاون مع الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية.

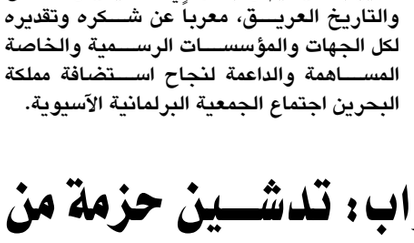

○ محمد البوعينين.

وأضاف أن اللجنة التنظيمية للاجتماع البرلماني الآسيوي باشرت مهامها ومسؤولياتها منذ أكثر من شهرين، وأعدت خطة شاملة ومتكاملة، وتم تشكيل فرق عمل متخصصة من الكوادر الوطنية من «فريق البحرين»، التي تحرص على تحقيق النجاح المشرف، ليضاف إلى سلسلة النجاحات البحرينية المتعددة، وترسيخ مكانة مملكة البحرين في العمل البرلماني، وتعزيز العلاقات الوثيقة والشراكات الاستراتيجية مع مجالس وبرلمانات الدول الشقيقة والصديقة، بما يعود بالخير والنفع على الجميع.

وأوضح أن اللجنة التنظيمية حرصت على استثمار أكبر تجمع برلماني آسيوي يقام في مملكة البحرين، عبر الفعاليات والأنشطة والبرامج المصاحبة، لإبراز منجزات المسيرة التنموية الشاملة، والمكتسبات الحضارية المتميزة، والتطور والتقدم البارز في كل المجالات، وما تتميز به من قيم ومبادئ في التعايش والتسامح والتاريخ العريق، معربا عن شكره وتقديره لكل الجهات والمؤسسات الرسمية والخاصة المساهمة والداعمة لنجاح استضافة مملكة البحرين اجتماع الجمعية البرلمانية الآسيوية.

الأمين العام لمجلس النواب: تدشين حزمة من المشاريع والبرامج بمناسبة «عام عيسى الكبير»

صرح المهندس محمد إبراهيم السيسي البوعينين الأمين العام لمجلس النواب بأنه تنفيذا لتوجيهات أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب قررت الأمانة العامة إطلاق وتدشين حزمة من المشاريع والمبادرات والبرامج، التي تبرز الانجازات التنموية والجهود الكبيرة التي قام بها صاحب العظمة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين وتوابعها طيب الله ثراه، مشيدا بالأمر الملكي السامي الذي تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بأن يحمل هذا العام اسم «عام عيسى الكبير» احتفاءً ببناني الدولة الحديثة وقائد النهضة المؤسسية في تاريخ مملكة البحرين، صاحب العظمة عيسى الكبير حاكم البحرين وتوابعها طيب الله ثراه، تخليدًا لسيرة القائد الكبير، واستذكارًا لدوره الوطني العظيم، وما ارتبط بعهده من ترسيخ للاستقرار، وبناء للمؤسسات القانونية والمدنية.

جاء ذلك خلال رئاسته اجتماع لجنة تأصيل الهوية البحرينية بالأمانة العامة لمجلس النواب، بحضور أعضاء اللجنة، حيث تم تلاوة الأمر الملكي السامي، واستعراض المشاريع والبرامج المقترحة، وبحث مستجدات جائزة مجلس النواب للعناية بالهوية الوطنية، ومناقشة مقترح إطلاق المسميات الوطنية على مباني وقاعات الاجتماعات بمجلس النواب، بما يسهم في ترسيخ الوجه الوطني والحضاري في العمل البرلماني بمملكة البحرين.

كما شهد الاجتماع متابعة الإصدارات البرلمانية والجهود التشريعية والقانونية في مجال تعزيز الهوية الوطنية، وآلية توثيق المبادرات والمشاريع التي تقوم بها الأمانة العامة لمجلس النواب في هذا الإطار، بما يسهم في بناء مرجعية معرفية وطنية متخصصة.

«الشعبة البرلمانية» تشارك في ندوة افتراضية دولية حول الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي

شارك وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين في ندوة افتراضية نظمها الاتحاد البرلماني الدولي، بعنوان «الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي: إلى أي مدى الأمم المتحدة مستعدة»، التي ناقشت جاهزية نظام الحوكمة العالمي الحالي لمواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومدى الحاجة إلى معاهدة دولية تنظم استخداماته، وذلك بمشاركة برلمانيين وخبراء دوليين مختصين في سياسات وحوكمة الذكاء الاصطناعي.

ومثّل وفد الشعبة البرلمانية المشاركة في الندوة الافتراضية الدكتور محمد علي حسن علي رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى، وعلي حسين الشهابي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس، وعدد من المسؤولين في الأمانتين العامتين لمجلسي الشورى والنواب.

وبحثت الندوة فرص إنشاء هيئة دولية متخصصة تُعنى بتنظيم مجال الذكاء الاصطناعي، وبحث جاهزية الحكومات والبرلمانات لفرض أطر تشريعية وطنية تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات.

كما تطرقت الندوة إلى التحديات والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وانعكاساته المحتملة على العقل البشري، والبيئة، والاقتصاد الوطني، والأمن، في ظل التوسع المتزايد لاعتماد المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على خدمات الذكاء الاصطناعي، والتنافس العالمي المتصاعد في تطويره وتوظيفه.

وبحث المشاركون مدى كفاية الأطر الدولية القائمة في مواجهة انعكاسات استخدامات الذكاء الاصطناعي، مؤكدين أهمية تعزيز التعاون البرلماني والدولي لوضع سياسات متوازنة تسهم في تعزيز فوائد الذكاء الاصطناعي، والحد من مخاطرة، بما يخدم التنمية المستدامة ويحفظ مصالح الدول والمجتمعات.